الفصل الخامس

الدول النامية والتبادل الدولي

مدخل:

إن مطالب الدول النامية (les pays en voie de développement) ، سواء المصدرة للنفط أو المواد الأولية (les matières premières) لا تأتي من فراغ، إنما هي ناجمة عن واقع خاص بها، عمقت منه الأوضاع الراهنة في **التجارة الدولية** (commerce international)، بالإضافة إلى عدم الاستقرار والتقلبات الحادة في **النظام النقدي العالمي**، وأخيرا الإرث الثقيل للاستنزاف الاستعماري على مدى سنوات ماضية.

وبمرور الأيام تبلورت مشاكل الدول النامية (les pays en voie de développement) في نصيبها من حجم التجارة الدولية (commerce mondial) مع مرور السنوات إلى جانب تدهور وصول **التبادل الدولي** (échange international) بين صادراتها من المواد وارداتها من السلع الصناعية، وأدى هذا بدوره إلى بحثها عن مصادر التمويل الخارجية ولو من الأسواق التجارية العالمية في نطاق الاقتراض (emprunt) ، وما يعنيه ذلك من تزايد عبء خدمة القروض التي تتميز بقصر آجال استحقاقها وارتفاع معدلات سعر الفائدة (prix de revient) الخاصة بها، من إجمالي قيمة الصادرات العالمية.

المبحث الأول

التجارة الدولية

إزاء اعتماد العديد من الدول النامية (les pays en voie de développement) على منتج أساسي أو مواد أولية أساسية في صادراتها إلى الخارج - وينسحب هذا بالتالي على الدخل القومي-كان من الطبيعي أن يؤدي إلى تقلص عائداتها التصديرية وتزايد وارداتها من الدول الصناعية من جانب آخر إلى تزايد لجوئها إلى الاقتراض (emprunt) الخارجي.

وطبقا للإحصاءات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (fonds monétaire international) فقد تزايدت ديون العالم الثالث (le tiers monde) الأكثر فقرا، لتصل إلى (28 مليون دولار) في سنة (1974م) ثم (37بليون دولار) في سنة (1975م) وأكثر من ذلك نجد أن عبء خدمة الديون بالنسبة لإحدى عشرة دولة نامية، يتراوح بين (1،5 إلى 32 %) من قيمة صادراتها ، طبقا لنفس الإحصاءات.

وكان من الطبيعي إزاء هذه الأوضاع غير المواتية أن تطالب الدول النامية (les pays en voie de développement) بصفة عامة بإعادة صياغة هيكل الاقتصاد العالمي ، بما يضمن ويكفل لها حقوقا أكثر عدالة وموضوعية، على أن تكون الخطوات الأساسية في هذا الاتجاه ممثلة في تكوين صندوق برأسمال قدره (6 بلايين دولار) لتمويل صندوق تثبيت أسعار عدة سلع أساسية، بالإضافة إلى تأجيل سداد أو إعادة جدولة ديون الدول النامية (les pays en voie de développement) والتي بلغت (180) مليار دولار منها(75 مليونا) تقترض من البنوك التجارية بآجال استحقاق قصيرة الأجل وسعر فائدة مرتفع على أن يلتزم مستقبلا ربط أسعار المواد الأولية (les matières premières) بمعدلات التضخم العالمية.

فإذا كانت هذه هي مشاكل ومطالب الدول النامية (les pays en voie de développement) مجموعة الـ (77) والتي بلغ عددها في الوقت الحالي (112 دولة) مثلتها في مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب ، تسع عشرة دولة مابين نامية منتجة للبترول وأخرى غير منتجة فما هو موقف الدول المتقدمة (les pays développés) أو مدى التزاماتها الأدبية في سداد ديون الاستزاف عبر السنوات الماضية وكذلك موقفها من مطالب الدول النامية (les pays en voie de développement) إزاء إعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي(N.O.E.I)؟.

المبحث الثاني

محدودية الإنجاز

وإذا انتقلنا إلى موقف الدول المتقدمة (les pays développés) ، مع التأكيد على الدول الرأسمالية (les pays capitalistes) والاشتراكية في هـذا الصـدد، نجـد أنهـا خـذلت الـدول الناميـة (les pays en voie de développement) مرتين:

الأولى : في إطار المساعدات الحكومية (aides gouvernementales) التي حددها إقرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بنسبة (0,7 %) من إجمالي الناتج القومي للدولة وذلك على مدى العقد الثاني للتنمية الذي بدأ مع إطلالة السبعينيات بعد أن فشلت في الالتزام بالقرار الخاص بنسـبة (1 %) من إجمالي الناتج القومي خلال العقد الأول للتنمية،الذي كان محددا له فترة الستينات.

والثانية : إبان الحـوار بـين الـشـمـال والجـنـوب (dialogue nord — sud)) الذي امتد طيلة ثمانية عشر شهرا والذي طرح قبل ذلك في الدورات الأربع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

أما عن تدفق المسـاعدات الحكوميـة (aides gouvernementales) الائتمانية، من جانب الدول المتقدمـة (les pays développés) إلى الـدول النامية (les pays en voie de développement) نجد التفاوت الضخم بـين واقع هذه المساعدات وبين ما يجب أن تكون عليه.حيث لم تتجاوز نسـبة هذه المساعدات إلى إجمالي الناتج القومي للـدول الصـناعية الرأسماليـة (capitalisme) مجتمعة (36 %) ، أي مايعادل (50 %) فقط من الهـدف المحدد من جانب منظمة الأمم المتحدة، وذلك سنة (1975).

أكثر من ذلك ومن خلال قراءة هادفة للجدول أدناه يتبين لنا بجلاء أن دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية تقلصت نسبة مساعدتها الرسميـة

المقدمة إلى الـــدول الناميـــة (les pays en voie de développement) مـــن (0,53 %) من إجمالي الناتج القومي في أوائل الســـتينيات إلى (23 %) سنة(1973م) وان كانت قد ارتفعت بشـــكل طفيـــف خـــلال ســـنة (1975م) حيـــث وصـــلـــت إلى (27 %) بينما الســـويد وهولنـــدا تجاوزتا نسبة الـــ (7 %).

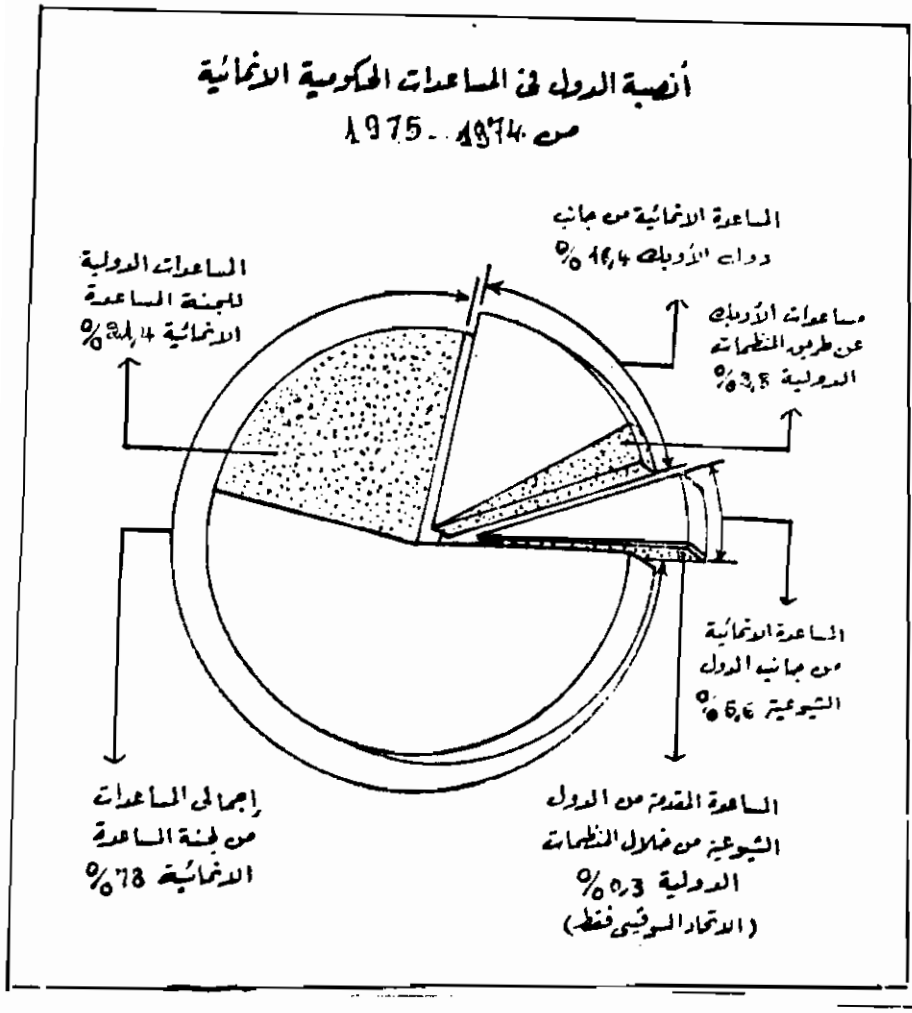

المصدر: الأهرام الاقتصادي، عدد 524، 1977/6/15، القاهرة.

وإذا انتقلنا إلى الدول الاشتراكية (les pays socialistes) في أوروبا والاتحاد السوفييتي (سابقا) والصين الشعبية نجد أن نسبة مساهمتها مجتمعة(1970-1975) لم تتجاوز(1،8%).

ومما تجدر ملاحظته أن الصين الشعبية، وهي دولة دخلت حديثا في مجال التنمية ولازالت تعتبر نفسها في نطاق الدول النامية (les pays en voie de développement)، إلا أن نسبة مساهمتها في إجماع المساعدات الحكومية (aides gouvernementales) على الصعيد الدولي. تبلغ (2.3%) أي أكثر من نسبة ايطاليا، وكذلك الدانمارك والنرويج وكذلك سويسرا ونيوزيلندا وفنلندا (انظر الجدول السابق).

أيضا، يتجلى التناقض، حتى في داخل مجموعة دول شرق أوروبا والإتحاد السوفيتي (سابقا) والصين الشعبية حيث نجد أن الأخيرة تخصص ما يعادل (0.15%) من إجمالي ناتجها القومي للمساعدة بينما نسبة الإتحاد السوفيتي ــ آنذاك ــ خلال نفس السنة (1975) لم تتجاوز (0.08 %) ودول شرق أوروبا (0.02%).

غير أن هناك جزئية هامة جديرة بالإشارة وهي أن الدول النامية (les pays en voie de développement) الأعضاء في منظمة الأوبك (opec) تجاوزت نسبة مساعداتها الحكومية الهدف المحدد من جانب منظمة الأمم المتحدة (ONU) بمراحل، فمثلا بلغت مساعدات قطر (5.43%) ودولة الإمارات العربية (4.29%) والسعودية (2.55%).

وتبدو المفارقة أكثر إذا قارنا هذه النسب بالمساعدات الحكومية (aides gouvernementales) التي تنساب من ألمانيا الاتحادية (قبل التوحيد) واليابان العملاقين الاقتصاديين، حيث لا تتجاوز (39% و0.24%) على التوالي.

إن الحوار بين الشمال والجنوب (dialogue nord — sud) والذي فرضته التغيرات المتلاحقة في الأسعار العالمية للنفط ومعظم المواد الأولية (les

matières premières) منذ سنة (1973م) نجد أن فعل الصدمة دفع الشمال إلى **التضامن** بالاستماع لمطالب الدول النامية (les pays en voie de développement) من خلال مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب (dialogue nord -- sud) وذلك حتى لا تلجأ الدول النامية (les pays en voie de développement) إلى انتهاج أسلوب منظمة الأوبك (O P E) في اتخاذ قراراتها بصفة فردية منفصلة ولكن على مدى الأشهر التي استغرقها الحوار لم تسفر أية دلالات واضحة على صدق النوايا سواء بالنسبة لتحقيق الاستقرار في عائدات الدولة النامية عن طريق ربط أسعار منتجاتها بأسعار السلع والمنتجات الصناعية أو بالنسبة لحل مشاكل الديون(les dettes) المتراكمة على عاتق هذه الدول.

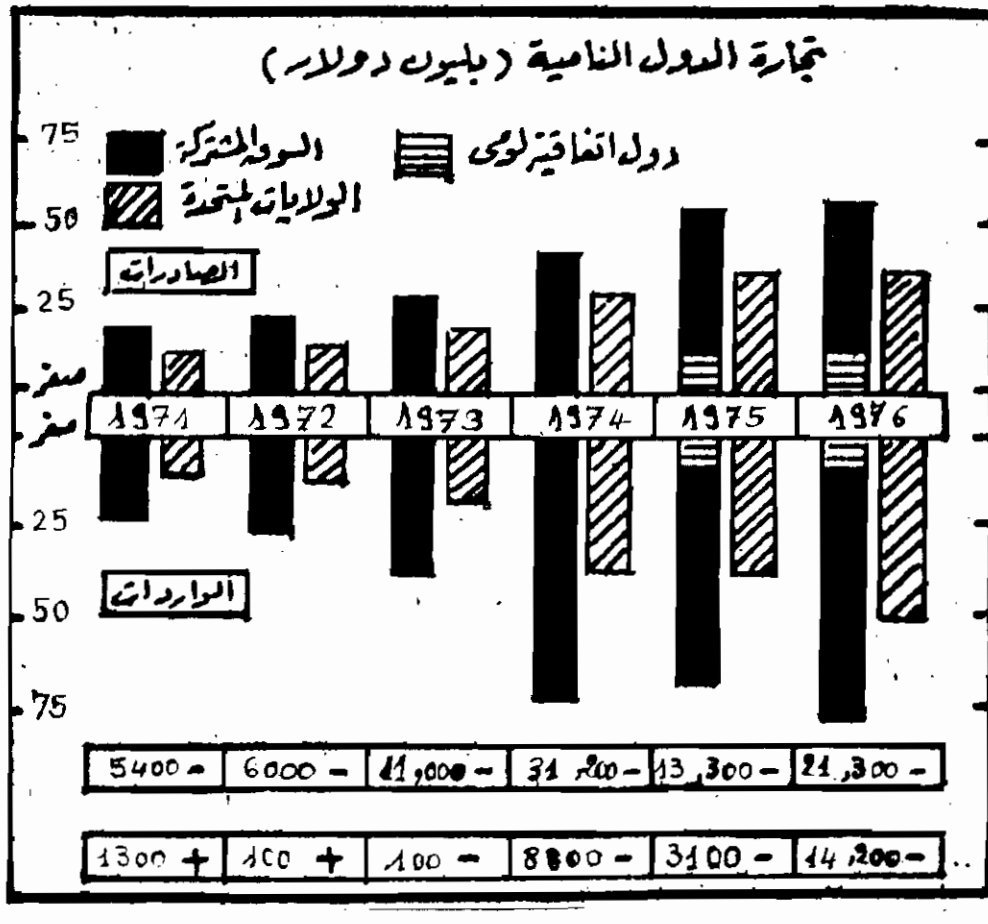

المصدر: الأهرام الاقتصادي، عدد 524، 1977/6/15، القاهرة.

المبحث الثالث

اتفاق الأغنياء على إهمال الفقراء

جاءت الجلسات الختامية لمؤتمر الحوار، وسط مناخ تشيع فيه روح التفاؤل، وإزاء الخطوة التي اتخذتها دول السوق الأوروبية المشتركة (marché européen commun) منذ فترة، وكذلك التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) إبان مؤتمر القمة الاقتصادي الغربي الذي انعقد في العاصمة البريطانية شهر مايو سنة (1977م).

فبالنسبة لدول السوق الأوروبية المشتركة (marché européen commun) ترى أنها من خلال اتفاقية"**لومي**"وبغض النظر عن مواقف دولها بالنسبة للمساعدات الحكومية التي تقدمه بصفتها الفردية قد قدمت شيئا يعتد به بالنسبة للدول النامية، فالاتفاقية تشمل (54 دولة)كما أن السنة الأولى من تنفيذ الاتفاقية تم توقيعها في فبراير سنة(1975م) أظهرت أن هذه الدول النامية (les pays en voie de développement) حققت فائضا في ميزانها التجاري مع السوق الأوروبية المشتركة (marché européen commun) بلغ (900 مليون دولار).يضاف إلى ذلك الصندوق الذي يبلغ رأسماله (4ملايين دولار) لتقديم المساعدات في مجال تقلب قيم وإيرادات المواد الأولية (les matières premières) التي تصدرها الدول النامية (les pays en voie de développement) الأعضاء في الاتفاقية.

وكانت دول السوق قد اتفقت على مبدأ إنشاء صندوق برأسمال قدره مليون دولار لتقديم المساعدة إلى الدول النامية (les pays en voie de développement) الفقيرة من خلال البنك الدولي (banque mondiale) على أن تكون مساهمة دول السوق هي (375 دولار) .

وإبان مؤتمر القمة الاقتصادي العربي، وافقت الولايات المتحدة مبدئيا على الاشتراك في هذا الصندوق على أن تساهم بنفس المبلغ الذي

التزمت به السوق الأوروبية وجاءت التأكيدات التي أولى بهـا (سـايروس فانس) وزير الخارجية الأمريكي في مؤتمر الحوار بين الشـمال والجنـوب لتزكي الأمل بين الدول النامية (les pays en voie de développement) .

أمـا مشـكلة ديـون الـدول الناميـة (les pays en voie de développement)، فلم تستجب لها الدول المتقدمة (les pays développés) وكذلك بالنسبة لربط أسعار المواد الأولية (les matières premières) بالسلع الصناعية المنتجة من قبل الدول الرأسمالية (les pays capitalistes) .

بل إن الدول المتقدمة (les pays développés) حرصت إبان مـؤتمر باريس للحوار بين الشمال والجنوب في سنة (1977م) حرصـت إبـان المؤتمر على مناقشة مشكلة الطاقة ولهذا تم تشكيل لجنة فنية لتنظيم التعـاون بين الدول الصناعية والنامية في مجالات الاستكشاف والأبحاث ، ولاشـك أن هذه الخطوة فيها من الحرص على المصلحة الذاتية للدول النامية والمتقدمة إزاء وحدة موقف دول منظمة (الأوبك).

و لم تسع إلى تخفيف آثار هذه المشكلة التي كونت مع ارتفاع أسعار السلع الصناعية عبئا هائلا بالنسبة للدول الناميـة، وانعكسـت في تزايـد مديونيتها الخارجية.

وقد اتضحت أبعاد المواقف الأمريكية إذا قارنا بـين التصـريحات الأولية لوزير الخارجية (سايروس فانس) وبين التصريحات الـتي أدلى بهـا (وارن كريستوفر) ممثل أمريكا في الاحتفال بالذكرى الـثلاثين لمشـروع (مارشال) ، فقد أشار الأخير إلى أنه يتعين على الدول النامية (les pays en voie de développement) أن تعي خطورة سـباق التسـلح والاتفاقـات المتزايدة في هذا المجال بالنسبة لأعبائها الاقتصادية حيث خصصت في سـنة (1975م) ما يعادل (6،1 %) من إجمالي ناتجها القومي الكلي لأغراض التسليح وضرب في هذا الصدد أمثلة على التزايد المتدفق من الأسـلحة إلى

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السبعينيات بما يعادل ثمانية أمثال مستواها (خلال الستينيات) .

وبكل المقاييس، فإن هذا القول على صحته يغفل أمرين أحدهما أن الدول الصناعية ذاتها هي المصدر الأساسي في توريد هذا السلاح والذي أصبح تجارة تسهم بنسبة متزايدة في دخولها القومية وتحقيق فوائض في موازين مدفوعاتها.

يضاف إلى ما سبق أن **الشمال** ذاته له دور لا يمكن إنكاره في مجال خلق التوتر والقلاقل بين الدول النامية (les pays en voie de développement) في المناطق المختلفة من العالم.

المبحث الرابع

تدهور أداءات التبادل الدولي

تعـــرض نصـــيب الـــدول الناميـــة (les pays en voie de développement) - بما فيها الدول المصدرة للنفط- لتأرجح واضح، ومـــد وجزر على مدى سنوات (1970-1975) ، وكانت هذه النســـبـــة تـــعادل (19 %) خلال ســـنتي (1970-1971) ، ثم ارتفعـــت إلى (21و28 %) خلال سنة (1975) .مع ملاحظة حقيقة جوهرية أن هذا الارتفاع كاذب في مظهره حيث كان نتيجة حتمية لارتفاع أسعار الـــنفط بصفة أساسية إلى جانب موجة التضخم العالمية.

وبالتالي، فإن نصيب القوة النامية من حجـــم **التجـــارة الدوليـــة** (commerce international) يسير في اتجاه معاكس لهذه الدول الناميـــة(les pays en voie de développement) غير النفطية، لاتتجاوز (11%) مـــن إجمالي قيمة الصادرات العالمية بالنسبة لسنة (1975م).*

وكان من نتيجة هذا التقلص تبعات تدهور معدل **التبادل الـــدولي** (échange international) بالنسبة للدول النامية المصدرة للـــنفط خـــلال النصف الأول من السبعينيات باعتبار سنة (1970م) "**سنة الأساس**" حيث تقلص معدل التبادل إلى (88 %) ، بينما ارتفع بالنسبة للدول المصـــدرة للنفـــط إلى (318 %) مع تراوحه بين (89و92 %) للدول المتقدمة.

وعلى أساس هذا المنطلق وصل ارتفاع إجمالي العجـــز في المـــوازين التجارية للدول النامية غير المصدرة للنفط، حيث كانت (8,4بليون دولار) في سنة (1973م)،لترتفع إلى (30بليونـــا) و(37,9بليـــون دولار) في ســـنـــة (1974-1975م) ، على التوالي، وأشارت التقديرات – آنذاك

* الأهرام الاقتصادي ، عدد524،15 يونيو سنة 1975، مصر .

- إلى ارتفاع ديون العـــالم الثالـــث (le tiers monde) إلى (200 بليـــون دولار) .